التُراث العلمي في مجال الفقه والأصول والحديث للعلماء المالكيّة الجزائريين خلال القرنين السّابع والثامن الهجريين

أ. نبيل حفاف*

مقدمـة :

إنّ الدّراسات التي تهتم بإبراز التراث العلمي الذي تركه العلماء المالكية الجزائريون في مختلف المجالات العلمية والثقافية عبر العصور تكتسي أهمية بالغة، لما في ذلك من إظهار وإبراز دور علماء هذا القطر العربي والإسلامي في المساهمة في إنجاز هذا الخضم الهائل من التراث الذي حقّقه أسلافنا العلماء عبر العالم الإسلامي، خدمة للعلوم الشرعية بوجه عام، وللمذهب المالكي بوجه خاص.

وهذا المقال مساهمة في إبراز هذا الدور وتجليته خلال حقبة زمنية معيّنة، حيث يتضمّن الحديث عن التراث العلمي الذي تركه العلماء المالكية الجزائريون في مجال علوم الفقه وأصوله وعلوم الحديث، سواء المطبوع منه أو المخطوط أو المفقود، خلال القرنين السّابع والثامن الهجريين، وهما القرنان الذان يمثلان المرحلة التي أعقبت الحكم الموحدي للمنطقة وظهور عدّة دويلات، هي الدولة الحفصية

* كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية جامعة وهران

في الشرق التي حكمت من سنة 627 إلى سنة 943هـ، والدولة المرينية في الغرب (668- 796هـ)، والدولة الزيانية في الوسط (633- 962هـ).

حيث كان لظهور هذه الدويلات الأثر البارز في إعادة الاعتبار للمذهب المالكي ونصرته بالمغرب بعد أن قضى عليه الموحدّون واستبدلوه بالمذهب الظّاهري أو بالدعوة إلى الإجتهاد والأخذ من الكتاب والسنة مباشرة، حتى أنّه اشتهر عن الأمير الموحدي أبي يوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن إصدار أمره بتجريد كتب المذهب المالكي ممّا فيه من القرآن والحديث كمدونة سحنون وتهذيب البرادعي وواضحة ابن حبيب ونوادر ابن أبي زيد ومختصره وكتاب ابن يونس ثم أمر بإحراقها وحمل الناس على الظّاهر من الكتاب والسنّة.[1]

وقد أغفلتُ الحديث عن التراث والآثار العلمية التي جاد بها علماء القرن التاسع مع أنّه يعتبر امتدادا لحكم أغلب هذه الدويلات (باستثناء الدولة المرينية التي انتهى حكمها سنة 796هـ)، باعتبار أن هذا التراث قد عرّف به وكتب عنه بإسهاب وتفصيل الدكتور أبو القاسم سعد الله في مقدّمة كتابه تاريخ الجزائر الثقافي، الذي خصّصه لدراسة التراث الثقافي الجزائري في العهد العثماني، معتبرا أنّ انتاج هذا القرن (أي التاسع) "من أوفر انتاج الجزائر الثقافي ومن أخصب عهودها بأسماء المثقفين (أو العلماء) والمؤلّفات"[2]، وذكر أنّ العلماء المنتجين في هذا القرن فاق عددُهم عددَ العلماء المنتجين خلال القرون الثلاثة التي تلته (أي العاشر والحادي عشر والثاني عشر) مجتمعين.

هذا وينبغي التنبيه إلى أنّ هذه الدّراسة المتعلّقة بما خلّفه العلماء المالكية من آثار علمية في مجال علوم الفقه وأصوله وعلوم الحديث خلال القرنين السّابع والثامن الهجريين، قد اشتملت فقط على الحديث عن الآثار التي كانت وفاة مؤلّفيها بين سنتي 600هـ و800هـ، بحيث أنّني لم أقُم بالحديث عن تراث مَن كانت وفاتُه بعد سنة 800هـ، باعتبار أنّ وفاته كانت في القرن التاسع وإن عاش هو معظم حياته في القرن الثّامن.

وفيما يلي أبدأ بالحديث والتعريف بما يتعلّق بالجانب الفقهي من التُراث العلمي، الذي يُمكن اعتباره من أخصب المجالات التي ألّف فيها علماء هذه المرحلة.

أوّلا: التراث العلمي في الفقه

إنّ ما يُلفت انتباه الدّارس لتراجم الفقهاء خلال هذه المرحلة هو اهتمامهم البالغ بمختصر ابن الحاجب (646هـ) الفرعي الذي يُعرف "بجامع الأمهات"، حيث أن العديد منهم قام بوضع شروح له أو حواش وتعليقات.

ومختصر ابن الحاجب هو كتاب جمع فيه مؤلّفُه أمهات الفقه المالكي مثل المدونة ومختصراتها (مثل مختصر ابن أبي زيد وتهذيب البراذعي) والواضحة لابن حبيب (238هـ) والموازية لمحمد بن المواز (265هـ) والعتبية لمحمد العتبي (255هـ).

وجامع الأمّهات يتضمّن ستا وستين ألف مسألة، لخّص فيه مؤلّفه طرق أهل المذهب في كل باب، وتعديد أقوالهم في كل مسألة، فجاء كالبرنامج للمذهب.[3]

وأسباب اهتمام الفقهاء بهذا المصنّف راجعة إلى طريقته في التأليف المحبوكة بأسلوب منطقي في تقرير المسألة، وجمعه الأمهات جمعا صحيحا.

أمّا عن سبب وبداية انتشار مختصر ابن الحاجب في بلاد المغرب، فيقول ابن خلدون بشأن ذلك: " ولما جاء كتابُه هذا إلى المغرب آخر المائة السّابعة عكف عليه الكثير من طلبة المغرب وخصوصا أهل بجاية لما كان كبير مشيختهم أبو علي ناصر الدين الزواوي هو الذي جلبه إلى المغرب فإنّه كان قد قرأه على أصحابه بمصر ونسخ مختصره ذلك فجاء به وانتشر بقطر بجاية في تلاميذه ، ومنهم انتقل إلى سائر الأمصار المغربية، وطلبة الفقه بالمغرب لهذا العهد يتداولون قراءته ويتدارسونه لما يؤثر عن الشيخ ناصر الدين من الترغيب فيه، وقد شرحه جماعة من شيوخهم"[4].

والشيخ ناصر الدّين هذا هو منصور بن أحمد المعروف بالمشدّالي (631-731هـ)، وقد كان من أكابر فقهاء المالكية. نشأ ببجاية وتعلّم بها، ورحل إلى المشرق مع والده وهو صغير فأخذ العلم عن أكابر العلماء الذي كان من بينهم العز بن عبد السلام.[5]

أمّا العلماء الذين بلغنا عنهم أنّهم وضعوا شروحا على هذا المختصر فهم:

– عبد الرحمن بن الإمام (741هـ) الفقيه المالكي الذي أجمع كُتّاب التراجم والسّير بالمغرب العربي على أنه كان من أشهر علماء عصره، وأنه لم يكن فيه أعظم رتبة ولا أعلم منه. وقد كانت له مدرسة بتلمسان ابتناها له السلطان أبو حمّو موسى الأول، كما أن السّلطان أبو الحسن المريني قرّبه وأكرمه لما استولى على

تلمسان سنة 737هـ. وقد اشتهر من تلامذته الشريف التلمساني وابن مرزوق الجد والمقري صاحب القواعد.[6]

– عيسى بن مسعود المنكلاتي الحميري الزواوي (743هـ) الفقيه المحدّث الذي كانت ولادته بزواوة، وتعلم ببجاية والإسكندرية، وسكن القاهرة وتولى القضاء فيها ووفاته بها. والذي يحكى عنه أنّه حفظ مختصر ابن الحاجب في ثلاثة أشهر ونصف.[7]

وقد شرح هذا العلامة المختصر في سبعة أجزاء – وهو لا يزال مخطوطا – ، كما أنّ لهذا الفقيه عدّة مؤلّفات في الفقه والحديث وغيرها من الفنون، فله في الفقه شرح للمدونة وكتاب في المناسك، وله رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألة الطلاق.[8]

– ابن مرزوق الجد المعروف بالخطيب، العلاّمة صاحب المؤلّفات العديدة والتصانيف المفيدة، والذي يعتبر من أبرز الشخصيات التي عرفها العالم الإسلامي في القرن الثامن الهجري (781هـ).

كانت ولادته سنة 710هـ، وموطن أسرته بعجيسة (نسبة إلى القبيلة الجزائرية المقيمة بجبال مدينة المسيلة)، وقد انتقلت إلى مدينة تلمسان في آخر القرن السادس الهجري. وتوفي بالقاهرة ودفن بالقرافة.

كان عدد شيوخه يفوق الألفين وقد أودعهم كلَّهم فهرسته المسماة "عجالة المستوفز (أو المستوفي) المستجاز في ذكر من سمع من المشائخ دون من أجاز من أئمة المغرب والشام والحجاز".[9]

وقد شرح هذا العلاّمة المختصر وعنوانه: "إزالة الحاجب عن فروع ابن الحاجب "[10].

– أحمد بن أدريس البجائي (بعد 760هـ)[11] كبير علماء بجاية في وقته، الذي وصفه ابن فرحون بقوله : "كان واحدَ قُطره في حفظ مذهب مالك، متفننا في المعارف والعلوم، جمع بين العلم الغزير والدين المتين"[12]. وقد نقل عنه جماعة من الفقهاء والعلماء.

قال الحفناوي : " وله شرح على ابن الحاجب نقل عنه الناس كالشيخ أبي العباس القلشاني في شرحه، والإمام محمد بن أبي القاسم المشدّالي في اختصاره لمختصر ابن عرفة، والعلامة أحمد بن زاغو التلمساني وغيرهم"[13] .

– أبو الخير بركات الباروني الجزائري وقد كان معاصرا لأبي حمو موسى سلطان تلمسان (723-791هـ).

وقد وضع شرحا للمختصر في سبعة أسفار. وممن نقل أقواله وفتاويه المازوني في نوازله والونشريسي في معياره.[14].

– أحمد بن عمران البجائي – من علماء القرن الثامن – خطيب بجاية وفقيهها، ولم تذكر لنا كتب تراجم تاريخ مولده ووفاته، غير أنّها ذكرت أنّه دخل تلمسان بين سنة 718 و720هـ، وقد أخذ عنه المقري صاحب القواعد وأثنى عليه.

وقد شرح المختصر في ثلاثة أسفار.[15]

– وممن اهتمّ بمختصر ابن الحاجب ووضع عليه حواش محمد بن يحيى الباهلي البجائي (744هـ) عالم بجاية وفقيهها وقاضيها.

قال عنه صاحب نيل الإبتهاج: "هو من فصحاء الفقهاء، وأجوبته في الفتيا تدل على مكانته العلية وسيادته السّنية.[16]

هؤلاء بعض الفقهاء الذين بلغَنا عنهم أنّهم شرحوا مختصر ابن الحاجب في هذه الفترة، أمّا فيما يتعلّق بالتصّانيف الفقهية الأخرى، فقد وجدت أعمال لفقهاء آخرين من بينهم:

– أحمد بن عثمان المليانى (644هـ) الذي وضع تقييدات على كتاب شرح التلقين للمازري (536هـ)، والمليانى فقيه مجتهد من أهل مليانة، أخذ العلم عن شيوخها ثم رحل إلى المشرق وعاد وسكن بجاية وأقرأ بها وتوفي بمليانة[17].

– محمد بن ابراهيم الخزرجي التلمساني (656هـ)، وهو من فقهاء تلمسان بها نشأ وتعلم، رحل إلى المغرب ثم انتقل إلى مصر واستقر بالإسكندرية إلى أن مات بها. وقد قام بشرح مختصر الجلاّب.[18]

وهذا المختصر أصل تسميته "التفريع" ومؤلّفه هو عبيد الله بن الحسن بن الجلاّب (378هـ) وهو من أحفظ أصحاب الأبهري، وسُمي "التفريع" بالمختصر لأنّه لم يوجد في ذلك الوقت للمالكية إلاّ الأمّهات الكبار فسُمي التفريع مختصرا بالنسبة لها.[19]

وكتاب التفريع هذا قد طُبع بتحقيق الدكتور حسين سالم الدهماني في دار الغرب الإسلامي سنة 1408هـ/1987م

– إبراهيم بن يحي التجيبي التلمساني (663هـ)، وهو من أعيان الفقهاء المالكية وله كتاب في "شرح الخلاف" في مجلّدات.

قال الصّفدي: "كان فاضلا صالحا ورِعا بارعا في العلوم، صنّف في "شرح الخلاف" كتابا نفيسا في عدّة مجلّدات أحسن فيه ما شاء.."[20].

– إبراهيم بن يخلف بن عبد السّلام التنسي المطماطي (670هـ)، وهو عالم مالكي من أهل تنس، رحل إلى المشرق فزار مصر والشّام والحجاز وأخذ عن شمس الدين الأصبهاني والقرافي وغيرهم. ثم استقرّ بتلمسان وتوفي بها.[21] وكان من تلاميذه ابن الحاج صاحب كتاب المدخل.

وللتنسي شرح كبير على كتاب التلقين للقاضي عبد الوهاب في عشرة أسفار، ضاع في حصار تلمسان.

– منصور بن أحمد المشدالي (731هـ) من أكابر فقهاء المالكية وهو من أصحاب الغبريني صاحب عنوان الدراية[22]، نشأته وتعلمه ببجاية، وقد رحل إلى المشرق وأخذ عن بعض علمائها وعلى رأسهم العز بن عبد السلام.

وقد قام بشرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني.

هذا وقد وُجد من الفقهاء من ألّف في مواضيع وأبواب محدّدة من الفقه كالفقيه إبراهيم بن أبي بكر التلمساني (690هـ)، فقد ألّف أرجوزة في الفرائض (علم المواريث) "لم يُصنّف في فنها أحسن منها"[23].

وإبراهيم ابن أبي بكر هذا كان أيضا من الأدباء والشّعراء، وقد وُلد بتلمسان وانتقل به أبوه إلى الأندلس فتعلّم بها، وتوفي بسبتة. قال ابن الخطيب:

"نظم في الفرائض وهو ابن ثمانية وعشرين عاما أرجوزة محكمة بعلمها، ضابطة، عجيبة الوضع"[24].

وكالحسن بن علي بن قنفذ القسنطيني (750هـ) وهو والد ابن قنفذ المحدث الشهير صاحب "الوفيات"[25] حيث ألّف رسالة بعنوان "المسنون في أحكام الطّاعون" ذكر فيها الوباء وأحكامه الشّرعية والأحاديث الواردة فيه والنكت المتعلقة به. قال ابنُه صاحب كتاب الوفيات: "ألفه بسبب اختلاف طلبته في الفرار ممّن مرض به". ولابن قنفذ هذا مؤلّف آخر في النوزل بعنوان " المسائل المسطّرة في النوازل".[26]

ومن المؤلّفات المتميّزة التي ألّفت في هذه المرحلة والتي لها علاقة بعلوم الفقه كتاب القواعد الفقهية لأبي عبد الله المقّري (759هـ) التلمساني صاحب المؤلّفات العديدة والذي كان يعتبر من أكابر علماء المذهب المالكي في وقته، فهو من مشايخ لسان الدين بن الخطيب وعبد الرحمن بن خلدون، وقد تولّى القضاء لأبي عنان المريني بفاس.[27]

وكتاب القواعد الفقهية " ..كتاب عجيب الإختراع، بعيد المنزع، قَصَد فيه إلى استخلاص المباديء الكلّية التي أقيمت على النظريات الفقهية في كل باب من أبواب الفقه، وأثبت في تطبيق تلك المباديء على جزئياتها من اختلاف الأنظار فقارن مقارنة حكيمة في نطاق القواعد بين فروع المذاهب الأربعة، وكان بذلك مبتكرا طريقة جديدة في خدمة الفقه، هي خلاصة نظره الإجتهادي وعمله النقدي لأقوال الفقهاء وتصاوير مسائل الفقه."[28]

ويتضمّن كتاب القواعد الفقهية ألفا ومائتي (1200) قاعدة على مذهب الإمام مالك، وقد قال عنه الونشريسي – صاحب المعيار– :"انّه كتاب غزير العلم كثير الفوائد، لم يُسبق إلى مثله، بيد أنّه يفتقر إلى عالم فتاح"، وبسبب هذا الإعجاب قام الونشريسي بتلخيص هذا الكتاب واختصار قواعده في كتاب سماه " إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك" جمع فيه ثمان عشرة ومائة قاعدة، وقد طُبع مؤخّرا بتحقيق الصادق الغرياني.

أما كتاب القواعد للمقّري فقد قام بتحقيق الجزء المتعلق بالعبادات منه، الدكتور أحمد بن عبد الله بن حميد ونشره مركز إحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى.

ولأبي عبد الله المقري كتاب فقهي آخر لا يقل أهمية عن كتاب القواعد عنوانه: "عمل من طبّ لمن حبّ"، ويبدوا أن المؤلّف عمد إلى اقتباس هذا العنوان من المثل العربي القائل (عملَه لك عمل من طبّ لمن حبّ)، أي عمل الحاذق الطبيب لمن يحب.

والكتاب مقسّم إلى أربعة أقسام : قسم يضمّ مجموعة من الأحاديث المتعلّقة بالأحكام وقسم يضمّ الكلّيات الفقهية واشتملت على ما يزيد عن خمسمائة (500) قاعدة كلية فقهية وقسم يضمّ كثيرا من القواعد الحُكمية الفقهية منها والأصولية – وهي أكثر من مائتي (200) قاعدة وقسم يضمّ اصطلاحات وأقوال مأثورة للصحابة وبعض الأئمة.

وقد قام أحد الباحثين وهو الدكتور أبو الأجفان بتحقيق القسم الثاني من الكتاب وهو المتعلق بالكليات الفقهية وطُبع في سنة 1997م، بينما قام بتحقيق الكتاب كلّه بدر العمراني الطنجي وطبعته دار الكتب العلمية سنة 1424هـ/2003م.

ثانيا: التراث العلمي في أصول الفقه

أمّا ما يتعلّق بأصول الفقه فقد ذكرت لنا المصادر وجود بعض المؤلّفات لعلماء عاشوا خلال القرنين السّابع والثامن، ولكن ما بلغنا عن هذه المؤلّفات يُعدّ جدّ قليل بالمقارنة لما تمّ تأليفه في المجال الفقهي.

فمن العلماء الذين قاموا بالتصنيف في هذا العلم:

– الفقيه محمد بن ابراهيم المهري المشتهر بالأصولي (612هـ)، وهو فقيه من القضاة برز في علم الكلام وأصول الفقه حتى اشتهر بالأصولي، وكان عَلَم وقته في هذا الميدان، من أهل بجاية رحل إلى المشرق وأخذ عن علمائها ودخل مرسية في الأندلس وتولى قضاءها، كما أنه تولى قضاء بجاية ووفاته بها[29].

وقد اعتنى هذا الأصولي بإصلاح "المستصفى" لأبي حامد الغزالي، وإزالة ما فيه من تصحيف، وله عليه "تقييد مفيد"[30].

قال صاحب عنوان الدراية: "وسمعت بعض الطلبة يقول: إنّ له تقييدا على المستصفى لأبي حامد وأظنه صحيحا ولعلّه إنّما علّق عنه"[31].

– الفقيه محمد بن سحنون الكومي الندرومي وهو من علماء القرن السّابع (وفاته بعد 634هـ) وقد جمع بين الطب والأدب والفقه، أصله من كومة قرب

تلمسان، هاجر والدُه إلى الأندلس ووُلد هو بقرطبة وتعلّم بإشبيلية، وقد قام باختصار كتاب المستصفى لأبي حامد الغزالي.[32]

– ومن الكتب التي صُنّفت في أصول الفقه كتاب "غاية الحصول" لمؤلّفه عبد الله بن محمد المسيلي (744هـ) دفين القاهرة، وهو من كبار فقهاء المالكية من أهل المسيلة.

قال ابن فرحون في وصف مصنّفاته: "أنّها في غاية الجودة والإفادة والتنقيح"[33]،لكن لم تذكر المصادر التي ترجمت له غير هذا العنوان المتعلّق بأصول الفقه، وهو مخطوط ومحفوظ بالمكتبة السليمانية باستانبول تحت رقم 1362[34].

ومن الكتب المتميّزة التي أُلّفت في هذه المرحلة في أصول الفقه كتاب "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول" للعلاّمة الشّريف التلمساني (771هـ) الذي انتهت إليه إمامة المالكية بالمغرب، وممّا يُبيّن فضله ومكانته وسعة علمه أنّ شيخ علماء الأندلس أبو سعيد بن لبّ كان كلّما أشكلت عليه مسألة فقهية كاتبه بها، وكذلك لسان الدين ابن الخطيب كان كلّما ألّف كتابا بعثه إليه وعرضه عليه طالبا منه أن يكتب عليه بخطّه[35].

أما كتابُه " مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول" فهو على نمط من سبقه من العلماء الذين ألّفوا في هذا الفن وأسّسوا له كأبي زيد الدّبوسي (430هـ) في كتابه " تأسيس النظر" وشهاب الدين الزنجاني (456هـ) في كتابه " تخريج الفروع على الأصول".

وكتاب الشّريف التلمساني –كما يدلّ عليه عنوانه– هو عبارة عن دراسة لبعض القواعد الأصولية المختلف بشأنها بين المجتهدين وما ابنى على ذلك من اختلاف في الفروع الفقهية بين مختلف المذاهب.

وللشّريف التلمساني كتاب آخر له علاقة بأصول الفقه وهو "مثارات الغلط في الأدلّة" وهو كتاب تحدّث فيه عن أسباب حصول الخلل والغلط عند بعض من لم يتقن أصول العلوم، سواء كان هذا الغلط في الفهم والتصور أو في الإستدلال والتصديق.

وقد نُشر هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ مصطفى الوضيفي بالمغرب.

ثالثا: التراث العلمي في الحديث وعلومه

ممّا لا شكّ فيه أنّ للحديث وعلومه صلة وطيدة بالفقه، باعتبار أن نصوصه هي المصدر الثاني من المصادر التشريعية التي يتم من خلالها استنباط الأحكام الفقهية.

ومن أجل ذلك فإنّه من الطبيعي أن نجد العلماء المالكية الجزائريين – خلال الفترة التي نتحدّث عن آثارهم العلمية فيها – قد أبدوا عناية واهتماما في الإشتغال بهذا العلم والتصنيف فيه.

فمن هؤلاء المؤرّخ الأديب القاضي محمد بن علي بن حماد الصّنهاجي (628هـ) وهو من علماء القرن السّابع الهجري، نشأته ببرج حمزة قرب البويرة وتعلّم ببجاية الذي كان من بين مشايخه فيها أبومدين دفين تلمسان، وتعلم أيضا

بالجزائر وتلمسان واستوطن مرّاكش وتوفي بها[36]، صنّف العديد من المؤلفات في التاريخ والأدب والشعر.

أمّا في الحديث فقد صنّف "شرح الأربعين حديثا"، وكتاب "الإعلام بفوائد الأحكام"، وهو شرح على كتاب الأحكام للحافظ عبد الحق الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الخرّاط (582هـ) دفين بجاية، وهو من مشايخ الصّنهاجي فقد روى عنه هذا الأخير كتاب الموطّا وغيره من الكتب.

وللإشبيلي كتاب يعرَف بالأحكام الكبرى، قال عنه صاحب كشف الظّنون: "هو كتاب كبير في الحديث يقع في نحو ثلاث مجدات"[37]، وله أيضا الأحكام الصغرى –وهو الذي شرحه الصّنهاجي وغيرُه من العلماء–، وهو كما قال عنه الكتّاني في الرّسالة المستطرفة كتابٌ "في لوازم الشّرع وأحكامه وحلاله وحرامه في ضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب، أخرجها من كتب الأئمة وهداة الأمة كالموطأ والستة وفيها أحاديث من كتب أخرى، ذكر في خطبتها أنّه تخيّرها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد قد نقلها الأثبات وتناولها الثقات، في مجلد"[38].

ومن علماء القرن السّابع الذين ألّفوا في الحديث نجد عبد الله بن يحيى الغسّاني (682هـ) وهو جزائري رحل إلى المشرق وسكن دمشق، وكتابُه في الحديث هو "تخريج الأحاديث الضّعيفة من سنن الدارقطني"، وهو مخطوط في السليمانية باستانبول بخط يده[39]. وقد طُبع الكتاب مؤخّرا بدار الكتب العلمية بتحقيق كمال يوسف الحوت.

وقد قام الغسّاني في هذا الكتاب باستخراج الأحاديث الضعيفة التي أوردها الدارقطني في سننه وبيّن سبب الضعف في الحديث ذاكرا الراوي الضعيف في السند وما هي درجته. وقد بلغ عدد الأحاديث الضعيفة المستخرجة سبعمائة (700) حديث.

أما علماء القرن الثامن الذين اهتموا بكتب الحديث وشرحها فوُجد منهم العلاّمة عيسى بن مسعود المنكلاتي الحميري الزواوي (743هـ) –الذي سبق الحديث عنه وعن آثاره الفقهية– حيث قام بشرح صحيح مسلم في اثني عشر جزءا في كتاب عنوانُهّ إكمال الإكمال"، وقد ذكر ابن فرحون أنّه جمع فيه أقوال المازري والقاضي عياض اليحصبي والإمام النووي وأتى فيه بفوائد جليلة لابن عبد البر وأبي الوليد الباجي وغيرهما"[40].

ومن العلماء البارزين الذين كانت لهم مشاركة فعّالة في التأليف في علم الحديث نجد العلاّمة ابن مرزوق الجد حيث لم يقلّ عدد ما صنّفه في علم الحديث عن ثلاثة مصنّفات، ذُكر منها:

– شرحُه لصحيح البخاري.

– كتاب "تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام"، وهو عبارة عن شرح لكتاب عمدة الأحكام عن سيد الأنام الذي جمعه الحافظ تقي الدين عبد الغني المقدسي الجماعيلي (600هـ).

وقد لخّص ابن مرزوق في هذا الشّرح أقوال ابن دقيق العليد (702هـ) وعمر الفاكهاني (734هـ)، وأضاف إليه الكثير من الفوائد الجليلة والنفيسة.

وتوجد لهذا الكتاب الذي يقع في خمسة أجزاء مخطوطتان، الأولى بتركيا والثانية بمصر[41]، وذكر صاحب "فهرست معلمة التراث الجزائري" أنه توجد نسخة منه في خزانة كلية ابن يوسف بالمغرب[42].

- كتاب "شرح الأحكام الصغرى" لعبد الحق الإشبيلي.

خاتمة:

هذا ما وقفتُ عليه من الآثار المؤلَّفة في المجال الفقهي والأصولي والحديثي للعلماء المالكية الجزائريين الذين عاشوا في القرنين السّابع والثّامن الهجريين، وذلك بعد استقرائي لجلّ كتب التاريخ والتراجم التي ترجمت لهؤلاء العلماء خلال هذه الفترة من الزمن.

وممّا تجدُر ملاحظتُه أنّ الكثير من هذه المؤلّفات التي تمّ ذكر عناوينها والحديث عنها في هذا المقال، قد ضاع ولم يتمّ العثور عليه إلى يومنا هذا، ومنها ما لايزال مخطوطا حبيس الخزانات الخاصّة والعامّة لم يرَ النُّور بعد – وقد أشرتُ إلى بعض مواضع تواجد هذه المخطوطات–، ومنها ما يسّر الله طباعتَه ونشرَه.

وبعد هذه الجولة في عرض ما جادت به قريحة هؤلاء العلماء الذين سبقت الإشارة إليهم، يمكن إبداء بعضُ الملاحظات يُمكن إجمالها فيما يلي:

- بالنظر إلى عدد ما تم تأليفه من كتب في المجال الفقهي، ممّا ذكرته مختلف المصادر التي ترجمت لعلماء هذه المرحلة، يتبيّن أنّ الإهتمام العلمي في التأليف لدى العلماء آنذاك كان منصبّا بالدرجة الأولى على العلوم الفقهية، وبدرجة أقل على علمي أصول الفقه والحديث. وذلك لقلّة المصنّفات المؤلّفة في هذين المجالين.

– يلاحظ الإهتمام البالغ لفقهاء هذه المرحلة بكتاب "جامع الأمهات" لابن الحاجب، وذلك نظرا لعدد الأعمال التي قاموا بها في خدمة هذا المصنف الفقهي شرحا وتعليقا وتبسيطا.

وهذا الأمر إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على تفتّح الفقهاء لما يفد من جديد المؤلفات في المجال العلمي، وعدم الركون إلى دراسة الكتب القديمة التي درجوا على دراستها وشرحها، والجمود عندها والإكتفاء بها دون الإلتفات إلى غيرها.

وذلك لأنّ كتاب جامع الأمهات لمؤلّفه ابن الحاجب (646هـ) إنّما ظهر في بلاد المغرب في أواخر القرن السّادس أو بداية القرن السّابع، باعتبار أنّ الذي أتى به جالبا له من مصر هو المشدّالي الزواوي الذي عاش ما بين سنة 631هـ و731هـ.

– على الرّغم من قلّة المصنّفات في مجال أصول الفقه، إلاّ أنّ هذه المرحلة جادت بمُصنّف يُعتبر من الدّراسات الرّائدة والمبتكرة في هذا الفن. وهو المصنّف الذي كتبه الشّريف التلمساني المسمّى "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول".

والذي يميّز هذا المصنّف هو معالجته لمباحث أصول الفقه بطريقة جديدة لم تكن شائعة من قبل، تمثلت في ربطه بالفروع الفقهية لدراسة مدى تأثير القواعد والكليات الأصولية في اختلاف الأحكام. وهو فن إنّما بُدِيءَ الإهنمام به مؤخّرا في حقول البحث العلمي، وهو الذي اصطلح على تسميته بـ"فن تخريج الفروع

على الأصول". وهذا بعد أن كان البحث والتأليف في علم أصول الفقه منحصرا في الجانب النظري مع إهمال للجانب التطبيقي، الأمر الذي دعى بأحد الباحثين المعاصرين إلى وصف هذا المصنّف بقوله: "وهذا الكتاب على صغر حجمه يتميّز بمنهج وأسلوب فريد، يختلف عن كثير من الكتب الأصولية"[43].

الهوامش:

(1) تاريخ الجزائر العام، لعبد الرحمن الجيلالي 113/1

(2) تاريخ الجزائر الثقافي 27/1

(3) إصطلاح المذهب عند المالكية، د.محمد إبراهيم أحمد علي ص406

(4) مقدمة ابن خلدون، ص499

(5) عنوان الدراية للغبريني ص105، تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي 57/2، معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض ص302

(6) الديباج لابن فرحون ص 250، البستان لابن مريم ص123، تعريف الخلف برجال السلف 209/2، تاريخ الجزائر العام 164/1، معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض ص23

(7) الديباج ص283، تاريخ الجزائر العام 172/1، معجم أعلام الجزائر ص163، الأعلام 109/5).

(8) فهرست معلمة التراث الجزائري 140/2 نقلا عن تاريخ الجزائر العام 172/1

(9) الديباج ص396، البستان ص184، تعريف الخلف 141/1، تاريخ الجزائر العام 131/1، معجم أعلام الجزائر ص290، الأعلام 328/5).

(10) المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، لابن مرزوق. تحقيق: د. ماريا خيسوس بيغيرا. ص51، معجم أعلام الجزائر ص290

(11) له ترجمة في الديباج ص138، تعريف الخلف 34/2، ومعجم أعلام الجزائر ص32

(12) الديباج ص138

(13) تعريف الخلف 35/2

(14) تعريف الخلف 107/2، معجم أعلام الجزائر ص99

(15) معجم أعلام الجزائر ص33

(16) تعريف الخلف 566/2، معجم أعلام الجزائر، ص31

(17) معجم أعلام الجزائر، ص314

(18) نعريف الخلف 338/2، معجم أعلام الجزائر ص74

(19) إصطلاح المذهب ص234

(20) معجم أعلام الجزائر ص 64، فهرست معلمة التراث الجزائري 124/2

(21) البستان ص66، نعريف الخلف 18/2، معجم أعلام الجزائر ص84

(22) له ترجمة في عنوان الدراية ص105، تعريف الخلف 581/2، ومعجم أعلام الجزائر ص302

(23) معجم أعلام الجزائر ص 64

(24) المرجع السابق ص63. وله ترجمة في الديباج ص147 وذكر أنّ وفاته ستة 697هـ، الستان ص55، تعريف الخلف 13/1

(25) صاحب الوفيات هو أحمد بن حسن (740-809هـ) وهو عالم بالتراجم والتاريخ والحديث صاحب المصنفات العديدة، نشأ بقسنطينة وأقام بالمغرب 18 عاما وولي القضاء بها، ثم رجع إلى قسنطينة سنة 786هـ وقام بالخطابة فيها والتدريس والقضاء إلى وفاته. (تُراجع ترجمته في البستان ص308، تعريف الخلف 27/1، معجم أعلام الجزائر ص268).

(26) معجم أعلام الجزائر ص270

(27)) لابن مرزوق الحفيد كتاب في سيرته بعنوان " النور البدري في التعريف بالفقيه المقّري"، وللونشريسي أيضا كتاب في

سيرته. وانظر ترجمته في (البستان ص154، تعريف الخلف 500/2، معجم أعلام الجزائر ص312، الأعلام 37/7).

(28) إصطلاح المذهب ص433 نقلا عن أعلام الفكر الإسلامي ص84.

(29) له ترجمة في عنوان الدراية ص95، تعريف الخلف 327/2،معجم أعلام الجزائر ص18

(30) معجم أعلام الجزائر ص18، فهرست معلمة التراث الجزائري 172/2

(31) عنوان الدراية ص96

(32) معجم أعلام الجزائر ص330

(33) الديباج ص232، وله ترجمة في تعريف الخلف 250/2 ومعجم أعلام الجزائر ص300

(34) فهرست معلمة التراث الجزائري 170/2

(35) للشريف التلمساني ترجمة حافلة، تنظر في: البستان ص164، تعريف الخلف 352/2، تاريخ الجزائر العام 209/1، معجم أعلام الجزائر ص187، الأعلام 327/5

(36) له ترجمة في عنوان الدراية ص100، تعريف الخلف 487/2، تاريخ الجزائر العام 38/1، معجم أعلام الجزائر ص197. ويذكرون من بين مؤلفاته "أخبار ملوك بني عبيد" طُبع بالجزائر سنة 1346هـ (1927م)، وكتاب "النبذ المحتاجة في أخبار صنهاجة" الذي اعتمد عليه كثيرا المؤرخ ابن خلدون في تدوين تاريخ هذا القبيل، كما أنّه لخّص "تاريخ ابن جرير الطبري".

(37) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 20/1

(38) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ص136

(39) معجم أعلام الجزائر ص251

(40) الديباج ص283

(41) المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن ص49

(42) فهرست معلمة التراث الجزائري 83/2

(43) التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ليعقوب بن عبد الوهاب الباحسين ص145